

دلائل الإعجاز

(لا أُذيلُ الآمالَ بعُدِّكَ إنِّي ... بعُدَّها بالآمالِ جدُّ بخيلٍ) .
(كَمَ لَهَا موقفاً ببِابِ صَدِيقٍ ... رَجَعْتُ مِن نَدَاهُ بالتَّعْطِيلِ) .
(لَمْ يَضِرُّهَا والحَمْدُ لِلَّهِ شَيْءٌ ... وانثنتُ نحوَ عَزْفِ نَفْسِ ذَهْوِلِ) .
قال الجاحظُ : فتفقدِ النصفَ الأخيرَ من هذا البيتِ فإنَّكَ ستجدُ بعضَ ألفاظه يتبرَّأُ
من بعضٍ . ويزعمُ أنَّ الكلامَ في ذلك على طبقاتٍ فمنه المُتَناهِي في التَّسْقُوتِ المفرطُ
فيه كالذي مَضَى . ومنه ما هو أخفُّ منه كقولِ أبي تمام - الطويل - :
(كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى ... جَمِيعاً وَمَهْمَا لُمْتُهُ لَمْتُهُ
وَحَدِي) .

ومنه ما يكونُ فيه بعضُ الكُلفةِ على اللسانِ إلا أنه لا يبلغُ أن يعابَ به صاحِبُهُ
ويشهرَ أمره في ذلك ويُحفظُ عليه . ويَزْعَمُ أن الكلامَ إذا سَلِمَ من ذلك وَصفا من
شَوْبِهِ كان الفصحَ المَشادَ به والمشارَ إليه . وأنَّ الصفاءَ أيضاً يكونُ على
مراتبَ يعلو بعضها بعضاً وأنَّ له غايةً إذا انتهى إليها كان الإعجازُ .
والذي يُبطل هذه الشُّبهةَ - إن ذهبَ إليها ذاهبٌ - أنَّا إن قَصَرنا صفةَ الفصاحةِ
على كونِ اللَّفْظِ كذلك وجعلناه المرادَ بها لَزِمَنا أن نُخرجَ الفصاحةَ من حَيْزِ
البلاغةِ ومن أن تكونَ